

الباب الرابع :الحجزص 135

- هي وسيلة لقهر المدين ، تمارسها السلطة العامه لغرض اجباره على تنفيذ التزامه ، بمقتضاها يحق للسلطة العامة الحجز على اموال المدين كلا ، او قسما وبيعها لتسديد حقوق الدائنين من ثمنها .
- ويكون على نوعين بحسب الغاية منه :
- - حجز تنفيذي .
- - حجز احتياطي .

محل

الحجز

- 1- ما يجوز حجزه من اموال المدين :
- ان جميع اموال المدين تكون قابلة للحجز ، عقارية كانت ام منقولة ، حتى الاموال المعنوية ، وكل ما للمدين بيد شخص ثالث ، ولو كانت مثقلة برهن او تأمين او امتياز .
- دون ترتيب معين في الحجز .
- ولكي يمكن الحجز على اموال هذه الاموال يجب ان تكون قابلة للتصرف فيها .

1- الملكية المتعلقة على شرط واقف .

أوفاسخ

- الشرط : هو امر مستقبل الوقوع يترتب على تحققه وجود الالتزام الارادي أو زواله .
- والشرط نوعان :
- - شرط تعليق .
- - شرط تقييد .
- وشرط التعليق نوعان :
- - شرط واقف .
- - شرط فاسخ .



الشرط الواقف : هو الذي يعلق على تحققه وجود الالتزام .

- الشرط الفاسخ : هو الذي يعلق على تحققه زوال الالتزام .
- فالحق المعلق على شرط واقف هو حق غير كامل الوجود ، ولا يمكن التنفيذ عليه الا بتحقق الشرط ، فبتحقيقه يكتمل وجود الحق من لحظة نشوئه وليس من تاريخ تحقق الشرط
- واذا تخلف الشرط يزول الحق ويعتبر كأنه لم يكن منذ البداية .

والحق المعلق على شرط

فاسخ

- حق مكتمل الوجود ، إلا أنه مهدد بالزوال بتحقق الشرط فيجوز التنفيذ عليه ، إلا أنه متى تحقق الشرط زال الحق واعتبر كأنه لم يكن موجود منذ البداية . أما إذا تخلف الشرط
- أصبح الحق باتاً تأكيدياً



2- الملكية الشائعة .

- هل يمكن التنفيذ على الملكية الشائعة ؟
- الملكية الشائعة هي ان يكون الشيء مملوك لكثر من شخص ، وكل شريك يملك حصته في الشيء ملكية تامة ، فله حق الانتفاع فيه ، واستغلاله ، والتصرف فيه بالشكل الذي لا يلحق ضررا بالشركاء الباقين .
(المادة 1061) من القانون المدني .
- ويمكن التنفيذ على حصة الشريك فتباع جبرا على صاحبها ، ويحل المشتري محل الشريك في الشيوع .

3- الأجزاء المشتركة من ملكية الطبقات

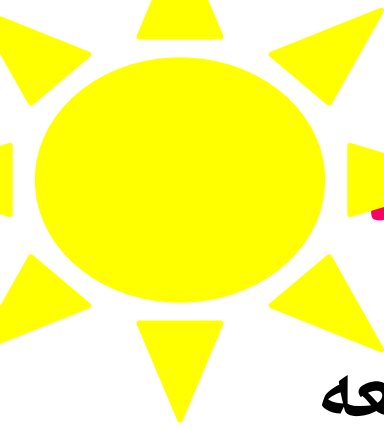
•

- تعد ملكية شائعة شيوعا اجباريا حسب نص المادة (1083) من القانون المدني ، لا يجوز التصرف بها بشكل مستقل عن الجزء المفرز الذي يملكه صاحبها ، لذلك لا يمكن تنفيذ عليها استقلالا .

4- الحائط المشترك .

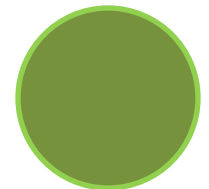
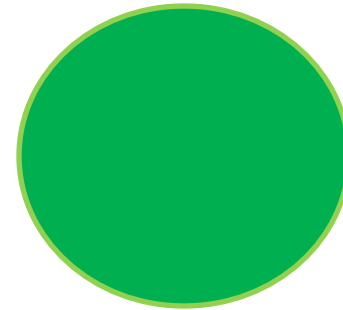
- هو الذي يكون وقت انشائه فاصلا بين بنائين ، يعد مشتركا حتى مفرقهما ، مالم يقم الدليل على خلاف ذلك (م. 1091 من القانون المدني) . ولا يمكن التنفيذ عليه بشكل مستقل .





5- الطريق الخاص المشترك.

- لا يجوز قسمة الطريق الخاص المشترك ولا بيعه مستقلاً. (م 1096 من القانون المدني. وعليه لا يجوز التنفيذ على الطريق المشترك بشكل مستقل.)



6- العقارات بالتخصيص .

- مال منقول بطبيعته ، رصده مالكه لخدمة عقار مملوك له . (63 مدني) ولذا لا يمكن التنفيذ عليه بشكل مستقل . عن العقار الملحق به .

